

الجزء الثامن من سيرة فقير الصادق عليه السلام

فَقِيرٌ الْأَحْمَدُ وَالْقَلِيدُ

تقريراً للدور الثمين للدق والاصول المحقق
سماحة آية الله العظمى
المرجع الديني الكبير السيد محمد صادق آل البروجاني
دامت ظلالة الوارفة

بِقَلَمِ
السَّيِّدِ هَادِي الْحُسَيْنِيِّ الْبُرُوجَانِيِّ

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيلٌ
عَنِ السَّيِّدِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَبَّازِ الْقَطِيفِيِّ

سرشناسه	روحانی، سید محمد صادق، ۱۳۰۳-، توشیحگر
عنوان قراردادی	عروة الوثقی. برگزیده. شرح
عنوان و نام پدیدآور	فقه الاجتهاد و التقليد: ابحاث استدلالیه فی فقه الاجتهاد و التقليد تقریراً لدروس سماحة آية الله العظمى الفقيه المحقق و الاصولي المدقق السيد محمد صادق الحسيني الروحاني (دامت برکاته)/تحقیق و تذیل ضیاء السید عدنان الخیار القطیفی.
مشخصات نشر	قم: کلبه شروق، ۱۳۹۲.
مشخصات ظاهری	ص. ۴۷۰.
شابک	۶-۴۸-۷۲۵۵-۹۶۴-۹۷۸ ۱۱۰۰۰۰ ریال
وضعیت فهرست نویسی	فیا
یادداشت	کتاب فقه الاجتهاد و التقليد ابحاث استدلالیه فی فقه الاجتهاد و التقليد تقریراً لدروس سماحة آية الله العظمى سيد محمد صادق روحاني
یادداشت	عربی.
یادداشت	کتابنامه: ص. [۴۴۱] - ۴۵۸؛ همچنین به صورت زیرنویس.
یادداشت	نمایه.
موضوع	یزدی، محمد کاظم بن عبد العظیم، ۱۲۴۷-۱۳۳۸ ق. عروة الوثقی -- نقد و تفسیر
موضوع	فقه جمعی -- قرن ۱۴
موضوع	اجتهاد و تقلید
شناسه افزوده	خیار قطیفی، ضیاء، گردآورنده
شناسه افزوده	یزدی، محمد کاظم بن عبد العظیم، ۱۲۴۷-۱۳۳۸ ق. عروة الوثقی. شرح
رده بندی کنگره	۱۳۹۲ ۴۰۲۱۴۴ ع ۴ ی ۱۸۳/۵ BP
رده بندی دیویی	۲۹۷ ۳۴۱
شماره کتابشناسی ملی	۲۶۷ ۵۶

فقه الاجتهاد و التقليد

تقریراً لدروس سماحة آية الله العظمى السيد محمد صادق الحسيني الروحاني دام ظلّه

بقلم:	السید هادی السید روحانی رحمہ اللہ
تحقیق و تعلیق:	ضیاء السید عدنان الخیار القطیفی
الناشر:	کلبه شروق
الطبعة:	الاولی / ۱۴۳۴ هـ. ق
المطبعة:	طه
الكمية:	۱۰۰۰
السعر:	۱۱۰۰۰ تومان
شابک:	۶-۴۸-۷۲۵۵-۹۶۴-۹۷۸

مرکز التوزیع: ایران، قم، شارع صفائیہ، الرقم ۶۹۲، کلبه شروق

الهاتف ۳۷۷۴۱۴۲۳ - ۰۲۵ و ۳۷۷۳۶۴۲۴ - ۰۲۵

كلمة المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على أشرف بريته وخير خلقه محمد
 وآله الطيبين الطاهرين ، واللّعة الدائمة على أعدائهم أجمعين .

أما بعد :

من خلال هذه المقدمة نريد أولاً أن نسلط الأضواء على الكتاب ،
ثم نسلطها على عملنا فيه .

كتاب (الاجتهاد والتقليد) في سطور

وتعريفاً لهذا الكتاب - المائل بين يدي القارئ الكريم - نختصر ذلك
في عدة سطور :

الأول : إنّ محتويات هذا الكتاب عبارة عن أبحاث عالية المستوى
- وهي المعبر عنها في العرف الحوزوي ببحث الخارج - تدور حول مسائل
الاجتهاد والتقليد من كتاب (العروة الوثقى) ، وقد طرحها سماحة السيد
الأستاذ الروحاني (دام ظلّه) على مجموعة من الفضلاء في الحوزة العلميّة
المباركة بمدينة قم المقدّسة ، في شهر رمضان المبارك .

وقد جرت عادة أعلام الحوزة العلميّة المباركة - الذين حملوا على

عاتقهم مسؤولية التدريس وتربية الفضلاء والمجتهدين - أن يستغلوا أوقات شهر رمضان المبارك - حيث تعطل فيه الدروس العامة ، لكونه من المواسم التبليغية والعبادية - لتدريس بعض الدروس المُعبر عنها بـ (الدروس التعطيلية) ، ويعتبرون ذلك من أفضل الطاعات والقربات .

وعادةً ما تتناول هذه الدروس محوراً محدوداً يتناسب مع محدودية المدة ، كأن يكون قاعدة من القواعد الفقهية ، أو باباً صغيراً من أبواب الفقه ، أو مطلباً من المطالب الأصولية بالغة الأهمية ، وهكذا .

وقد كان ديدن الأستاذ (دام ظلّه) منذ القدم على الاشتغال بذلك ، ولا زالت مسيرته المعطاءة مستمرةً عليه إلى هذه السنوات الأخيرة التي حظينا فيه بمعرفته والاستفادة من نimir علمه ، فبيدأ بإلقاء بحوثه من أول ليلة من ليالي شهر رمضان المبارك إلى آخر ليلة منه بلا استثناء ، حتى أنني استنكرت عليه التدريس في ليالي شهادة أمير المؤمنين (عليه السلام) ، حين حضوري عنده مباحث (التزاحم) في شهر رمضان سنة (١٤٢٣هـ) ، فقال لي : «إنّها من ليالي القدر المباركة ، والذي انتهى إليّ من أعمال الطائفة - كائناً بعد كابر- أن مذاكرة العلم هي أفضل أعمال ليالي القدر ، فعملاً بذلك وبما دلّ على استحباب تعظيم الشعائر نجمع بين البحث وإحياء الشهادة» ، فكان (دامت بركاته) يواصل إلقاء أبحاثه ، وريثما ينتهي يصعد الخطيب المنبر ناعياً أمير المؤمنين (عليه السلام) .

الثاني : إنّ هذا الكتاب قد حَبَرته يراعة أحد أبناء عمومة سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه الشريف) وتلامذته ، وهو سماحة المرحوم العلامة السيّد هادي الحسيني الروحاني (عطر الله مثواه) ، وقد حازَ تقريره رضا سماحة الأستاذ ، حتى أنّه نقلَ منه في موسوعته الجليلة (فقه الصادق) مباحث

العدالة بتمامها ، وعرفه قائلاً : « وقد استوفينا الكلام فيها حين تدريس المباحث المتعلقة بالاجتهاد والتقليد ، وقد تصدى لتحريرها وإخراجها إلى عالم الظهور أحد الأفاضل من الحاضرين للبحث ، وحيث إن ما كتبه وحرره من تقريره أبحاثي في ذلك الكتاب كان وافياً بما نَمَحَّناه ، مؤدياً لما حَقَّقناه ؛ فلذا أذكر في المقام عين ما كتبه في مبحث العدالة »^(١).

الثالث : إن هذا الكتاب - كما كُتِبَ على غلافه - قد طُبِعَ سنة (١٣٧٧هـ) تحت عنوان (رسالة في الاجتهاد والتقليد) في (١٢٨) صفحة من القطع الرقعي ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ولادة سماحة السيد الأستاذ الروحاني (دام ظلّه الشريف) تذكّلت سنة (١٣٤٥هـ) فهذا يعني أن الكتاب قد تمّت طباعته وعمر السيد الأستاذ لا يجاوز الثانية والثلاثين ، وبما أنه يُستبعد أن تكون سنة الطباعة هي نفسها سنة البحث - نظراً لكون البحث من الأبحاث الرّمضانيّة الواقعة في الأشهر الأخيرة من السنة - فهذا يعني أن هذه الأبحاث تعود إلى وقتٍ أسبق ، والملفت للنظر أن سماحة ودوني هذه السن قد فرغ من تنقيح مبانيه الأصوليّة وتحقيقتها ؛ ولذا كان كثيراً ما يحمل إليها في ثنايا الكتاب ، وهذا من ملامح التميّز التي تُسجّل في حياة سماحة السيد الأستاذ (دامت بركاته).

الرابع : بما أن هذا الكتاب يعود إلى سبع وخمسين سنة منصرمة ؛ لذلك تعذّر الحصول على نسخةٍ منه حتّى عند سماحة السيد الأستاذ نفسه .

وبعد العثور على إحدى نسخه تمّ العمل على إحياء الكتاب مجدّداً ، فقطعُ عباراته ، وأخرجت مصادر الروايات والأقوال التي اشتمل عليها ،

٥ - فهرس المحتويات

٧	كلمة المحقق
٧	كتاب (الاجتهاد والتقليد) في سطور
١١	كلمة المُقرّر

الباب الأوّل : باب الاجتهاد

٣٩

١٥	تعريف الاجتهاد
١٥	المعنى اللغوي
١٥	المعنى الاصطلاحي
١٦	التعريف المختار
١٩	الاجتهاد المطلق والمتجزّي
١٩	المقام الأوّل : إمكان الاجتهاد المطلق وامتناعه
١٩	دليلُ الامتناع ، ومناقشته
١٩	دليلُ عدم الوقوع ، ومناقشته
٢١	المقام الثاني : إمكان التجزّي وامتناعه
٢٤	المقام الثالث : عمل المتجزّي باستنباطه ، ورجوع الغير إليه وحكومته
٢٩	العلاقة بين جواز التقليد وأفراد الحجّة على الحكم
٢٩	جواز تقليد المجتهد على مسلك المنجزية والمعدّرية

- ٢٩ معالجة المحقق الآخوند رحمته الله للإشكال ، ومناقشتها
- ٣٠ جواز الرجوع للمجتهد عند فقد الأمارات
- ٣٠ معالجة المحقق الآخوند رحمته الله للإشكال ، ودفعها
- ٣١ جواز الرجوع للمجتهد في فرض الانسداد
- ٣١ تقريب المحقق الأصفهاني رحمته الله لجواز التقليد على الحكومة
- ٣٢ مناقشة كلام المحقق الأصفهاني رحمته الله
- ٣٣ تقريب المحقق الخراساني رحمته الله لجواز التقليد على الحكومة
- ٣٣ مناقشة كلام المحقق الخراساني رحمته الله
- ٣٤ تقريب جواز الرجوع للمجتهد على مسلك الكشف
- ٣٤ تقريب المحقق الخراساني رحمته الله لعدم جواز التقليد على الكشف
- ٣٥ إجزاء الأعمال عند تبدل الرأي الاجتهادي

الباب الثاني : باب الاحتياط

٤١ - ٥٤

- ٤٣ المسألة ١: وجوب الاجتهاد أو التقليد أو الاحتياط
- ٤٤ رأي السيد الحكيم رحمته الله ، ومناقشته
- ٤٥ رأي المحقق الأصفهاني رحمته الله ، ومناقشته
- ٤٧ المسألة ٢: جواز العمل بالاحتياط
- ٤٧ أدلة عدم جواز الاحتياط ، ومناقشتها
- ٥٠ المسألة ٤: جواز العمل بالاحتياط المستلزم للتكرار
- ٥٠ أدلة عدم جواز الاحتياط المستلزم للتكرار في العباديات ، ومناقشتها
- ٥١ أدلة عدم جواز الاحتياط المستلزم للتكرار في المعاملات ، ومناقشتها
- ٥٣ المسألة ٥: لزوم الاجتهاد أو التقليد في مسألة جواز الاحتياط

٥٤	المسألة ٧: بطلان العمل بغير تقليد
----	-----------------------------------

الباب الثالث : باب التقليد

٥٥ - ٣٥٢

٥٧	المسألة ٨:
٥٧	حقيقة التقليد
٥٨	التقليد في اللغة العربية
٥٨	التقليد في لسان الأدلة
٥٩	مناقشة مسلكتي الالتزام والأخذ بقول الغير
٦١	حكم التقليد
٦١	أدلة القول بجواز التقليد
٦٣	مناقشة المحقق الأصفهاني رحمته الله لدلالة آية الحر، ومناقشته
٦٧	المسألة ٩:
٦٧	تقليد الميّت بقاءً
٦٧	وجوه جواز البقاء
٦٧	الوجه الأول: استصحاب الأحكام التي قلده فيها
٧٠	الوجه الثاني: سيرة المشرعة
٧٠	التفصيل في البقاء بين الأعلم وغيره
٧١	حكم البقاء على تقليد الميّت الأعلم
٧١	المورد الأول: ما لو لم يكن الحيّ أعلم
٧٢	المورد الثاني: ما إذا كان الحيّ أعلم
٧٣	تقليد الميّت الابتداءً
٧٥	أدلة جواز تقليد الميّت ومناقشتها

- الوجه الأول: استصحاب جواز تقليده الثابت في حال حياته ٧٥
- زوال الآراء الاجتهادية بالموت ، وعدم زوالها ٧٥
- الوجه الثاني: إطلاق الأدلة ٧٧
- الوجه الثالث: بناء العقلاء ٧٨
- المسألة ١٠: ٧٩
- عدم جواز الرجوع للميت بعد العدول عنه إلى الحي ٧٩
- المسألة ١١: ٨٠
- حكم العدول عن الحي إلى الحي: ٨٠
- أدلة جواز العدول من الحي إلى الحي ٨٠
- أدلة عدم جواز العدول من الحي للحي ٨٣
- حكم العدول من الحي إلى حي الأعلم ٨٥
- المسألة ١٢: ٨٦
- الشق الأول: وجوب تقليد الأعلم ٨٦
- أدلة عامة المكلفين للزوم تقليد الأعلم ٨٧
- الأدلة الاجتهادية للزوم تقليد الأعلم ٨٨
- أدلة جواز تقليد المفضل ٩٣
- الشق الثاني: جوب الفحص عن الأعلم ٩٥
- المسألة ١٣: ٩٩
- تقديم الأورع عند التساوي ٩٩
- المسألة ١٤: جواز الأخذ من غير الأعلم إذا لم تكن للأعلم فتوى ١٠٢
- المسألة ١٥: ١٠٣
- لزوم الرجوع إلى الحي في تقليد الميت ١٠٣
- المسألة ١٦: ١٠٤

حكم عمل الجاهل المقصر الملتفت	١٠٤
المورد الأول: ما لو انكشفت مطابقة العمل للواقع	١٠٤
المورد الثاني: ما لو انكشفت مطابقة العمل لفتوى المجتهد	١٠٦
المسألة ١٨: عدم جواز تقليد غير الأعلام وإن وافقت فتواه الأعلام	١٠٨
المسألة ١٩: عدم جواز تقليد العالم غير المجتهد	١١٠
المسألة ٢٠:	١١١
طرق ثبوت الاجتهاد والأعلمية	١١١
شرط حجّة البيّنة	١١٣
كفاية إثبات الاجتهاد بشهادة الثقة الواحد	١١٤
مناقشة الاستدلال على عدم حجّة خبر الثقة في الموضوعات	١١٥
وظيفة المكلف عند عدم إمكان اثبات الألفية	١١٧
المسألة ٢٢:	١١٩
شروط المفتي:	١١٩
الشرط الأول: البلوغ	١١٩
الشرط الثاني: العقل	١٢١
الشرط الثالث: الإيمان	١٢١
الشرط الرابع: العدالة	١٢٢
الشرط الخامس: الرجولية	١٢٢
الشرط السادس: الحرّة	١٢٣
الشرط السابع: الاجتهاد المطلق	١٢٣
الشرط الثامن: الحياة	١٢٣
الشرط التاسع: الألفية	١٢٣
الشرط العاشر: طهارة المولد	١٢٣

الشرط الحادي عشر: عدم الإقبال على الدنيا	١٢٣
المسألة ٢٣:	١٢٥
مفهوم العدالة	١٢٥
المقام الأول: بيان مفهوم العدالة	١٢٥
نظرات في الأقوال الخمسة	١٢٨
النظرة الأولى:	١٢٨
النظرة الثانية:	١٢٨
النظرة الثالثة:	١٢٩
أدلة الأقوال	١٣٠
أدلة أن العدالة هي حسن الظاهر، ومناقشتها	١٣٠
أدلة كون العدالة هي مجرد ترك المعاصي	١٣٤
تعليق على كلام السيد الفاضل	١٣٧
أدلة اعتبار الملكة في العدالة، ومناقشتها	١٤٠
المقام الثاني: طرق معرفة العدالة	١٥٢
الطريق الأول: الإسلام مع عدم ظهور الفسق	١٥٢
الطريق الثاني: حسن الظاهر	١٥٨
اعتبار إفادة حسن الظاهر للظن الفعلي أو الوثوق	١٦١
الطريق الثالث: الشهادة	١٦٥
المورد الأول: شهادة العدلين	١٦٥
اعتبار إفادة شهادة العدلين للظن الفعلي أو الوثوق	١٦٨
المورد الثاني: شهادة العدل الواحد	١٦٩
المورد الثالث: ثبوت العدالة بالشهادة الفعلية	١٧٠
مناقشة استدلال المحقق الأصفهاني رحمته الله لعدم حجية الشهادة الفعلية	١٧٢

١٧٤	الطريق الرابع: الشيعاظ الظننى
١٨٢	الطريق الخامس: الوثوق بالعدالة
١٨٤	الطريق السادس: الظن بالعدالة
١٨٧	تتميم: جواز تعديل الشخص عند قيام الطريق لعدالته
١٩١	المقام الثالث: تنبيهات بحث العدالة
١٩١	التنبية الأول: عدم اعتبار المروءة فى العدالة
١٩٣	بيان مفهوم المروءة
١٩٦	عدم اعتبار المروءة فى طرئقة حسن الظاهر للعدالة
١٩٨	التنبية الثانى: منافاة الصغائر للعدالة
١٩٨	الجهة الأولى: انقسام المعاصى إلى كبائر وصغائر
١٩٩	أدلة تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر
٢٠٦	الجهة الثانية: مائز السوء عن الصغيرة
٢١١	الجهة الثالثة: قاذية الصغائر فى العدالة
٢١٦	الجهة الرابعة: حكم الإصرار على الصغائر
٢١٦	المورد الأول: حكم الإصرار
٢١٩	المورد الثانى: موضوع الإصرار
٢٢٥	خاتمة فى التوبة
٢٢٥	حقبة التوبة
٢٢٨	حكم التوبة
٢٣١	المسألة ٢٤:
٢٣١	وظيفة المكلف عند فقد المفتى شرائط الفتوى
٢٣٣	المسألة ٢٥: حكم من قلّد غير الجامع للشرائع
٢٣٤	المسألة ٢٦: حكم البقاء على تقليد الميت إذا كان يرى حرمة البقاء

١٧٤	الطريق الرابع: الشيعاء الظنّي
١٨٢	الطريق الخامس: الوثوق بالعدالة
١٨٤	الطريق السادس: الظن بالعدالة
١٨٧	تتميم: جواز تعديل الشخص عند قيام الطريق لعدالته
١٩١	المقام الثالث: تنبيهات بحث العدالة
١٩١	التنبيه الأول: عدم اعتبار المروّة في العدالة
١٩٣	بيان مفهوم المروّة
١٩٦	عدم اعتبار المروّة في طريقيّة حسن الظاهر للعدالة
١٩٨	التنبيه الثاني: منافاة الصغائر للعدالة
١٩٨	الجهة الأولى: انقسام المعاصي إلى كبائر وصغائر
١٩٩	أدلة تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر
٢٠٦	الجهة الثانية: مائز التمييز عن الصغيرة
٢١١	الجهة الثالثة: قادحيّة الصغائر في العدالة
٢١٦	الجهة الرابعة: حكم الإصرار على الصغائر
٢١٦	المورد الأول: حكم الإصرار
٢١٩	المورد الثاني: موضوع الإصرار
٢٢٥	خاتمة في التوبة
٢٢٥	حقيقة التوبة
٢٢٨	حكم التوبة
٢٣١	المسألة ٢٤:
٢٣١	وظيفة المكلف عند فقد المفتي شرائط الفتوى
٢٣٣	المسألة ٢٥: حكم من قلّد غير الجامع للشرائع
٢٣٤	المسألة ٢٦: حكم البقاء على تقليد الميّت إذا كان يرى حرمة البقاء

- المسألة ٢٧: حكم العلم بأجزاء العبادات وشرائطها وموانعها ٢٣٥
- المسألة ٢٨: وجوب تعلّم المسائل الابتلائية ٢٣٧
- المسألة ٢٩: ٢٤٠
- التقليد في الأحكام غير اللزومية ٢٤٠
- المسألة ٣٠: جواز الإنيان بالعمل برجاء الثواب إذا علم بعدم حرمة ٢٤١
- المسألة ٣١: عدم جواز البقاء على تقليد رأي المجتهد عند تبدل رأيه ٢٤٢
- المسألة ٣٣: ٢٤٣
- الصورة الأولى للتبعيض في التقليد بين المتساويين ٢٤٤
- الصورة الثانية للتبعيض في التقليد بين المتساويين ٢٤٥
- الصورة الثالثة للتبعيض في التقليد بين المتساويين ٢٤٦
- المسألة ٣٤: حكم من تعلّم الأعم ثم وجد أعلم منه ٢٤٨
- المسألة ٣٥: صحّة التقليد في صورة الخطأ في التطبيق ٢٤٩
- المسألة ٣٦: طرق معرفة فتوى المجتهد ٢٥٠
- المسألة ٣٧: وجوب العدول عند تقليد غير الأصل ٢٥٢
- المسألة ٣٨: لزوم الاحتياط بين القولين إذا انحصر العلم في شخصين ٢٥٣
- المسألة ٣٩: جواز البقاء على تقليد من يشك في موته ٢٥٤
- المسألة ٤٠: حكم من علم أنه كان يعمل بلا تقليد ولم يعلم المقدار ٢٥٥
- المسألة ٤١: ٢٥٧
- الشك في صدور العمل عن تقليد صحيح ٢٥٧
- المسألة ٤٢: ٢٥٩
- الشك في جامعية المجتهد للشرائط ٢٥٩
- المسألة ٤٣: ٢٦٠
- الفرع الأول: حرمة الإفتاء لغير المؤهل له ٢٦٠

٢٦٢	الفرع الثاني: حرمة القضاء لغير المؤهل له
٢٦٢	الفرع الثالث: عدم جواز الترافع لمن لا أهلية له
٢٦٣	الفرع الرابع: حكم الشهادة عند القاضي الفاقد للأهلية
٢٦٤	الفرع الخامس: حكم المال المأخوذ بقضاء غير المؤهل
٢٦٨	الفرع السادس: جواز استنقاذ المال بقضاء من لا أهلية له
٢٧٠	المسألة ٤٤: اشتراط العدالة في المفتي والقاضي
٢٧٢	المسألة ٤٥: حكم من مضت مدة من بلوغه وشك في صدور أعماله عن تقليد
٢٧٤	المسألة ٤٦:
٢٧٤	الرجوع إلى غير الأعلم بفتوى الأعلم
	المسألة ٤٧: تبعيض التقليد بين مجتهدين أحدهما أعلم في العبادات والآخر
٢٧٦	في المعاملات
٢٧٧	المسألة ٤٨:
٢٧٧	وجوب الإعلام عند بيان أو نقل فتوى مجتهد
٢٨٢	المسألة ٤٩: وظيفة من عرضت عليه مسألة لا يعلم حكمها
٢٨٣	المسألة ٥٠: وجوب الاحتياط في زمن الفحص عن المجتهد الأعلم
٢٨٤	المسألة ٥١:
٢٨٤	تصرفات المجتهد بعد موته
٢٨٧	المسألة ٥٢: حكم من بقي على تقليد الميت من غير إذن الحي
٢٨٨	المسألة ٥٣:
٢٨٩	عدم وجوب التدارك مع موت المجتهد
٢٩٥	المسألة ٥٤:
٢٩٥	لزوم عمل الوكيل بمقتضى تقليده
٢٩٨	المسألة ٥٥:

٢٩٨	عدم اعتبار الاتفاق في الرأي بين طرفي المعاملة
٣٠٤	المسألة ٥٦:
٣٠٤	مناط تعيين الحاكم عند اختلاف المدعى والمدعى عليه
٣١٢	المسألة ٥٧:
٣١٢	عدم جواز نقض حكم الحاكم
٣١٦	المسألة ٥٨: عن وجوب إعلام الناقل للفتوى عند تبدل رأي المجتهد
٣١٧	المسألة ٥٩:
٣١٧	التعارض في نقل الفتوى
٣٢١	المسألة ٦٠:
٣٢١	وظيفة من عرضت عليه مسألة لا يعلم حكمها
	المسألة ٦١: لو قلد من جيز البقاء على تقليد الميت . فهل يبقى على الأول
٣٢٤	أم الثاني
٣٢٦	المسألة ٦٢:
٣٢٦	ما يتحقق به التقليد
	المسألة ٦٣: تخير المقلد بين العمل باحتياطات الأعم والأرجح للأعلم
٣٢٨	بعده
٣٣٠	المسألة ٦٥: تخير المكلف بين المجتهدين المتساويين
٣٣٢	المسألة ٦٧:
٣٣٢	التقليد في غير الفروع
٣٣٢	المورد الأول: أصول الفقه
٣٣٣	المورد الثاني: مبادئ الاستنباط ، كالنحو والصرف
٣٣٤	المورد الثالث: الموضوعات المستنبطة العرفية
٣٣٤	التقليد في العقائد

المسألة ٦٨:	٣٣٦
عدم اعتبار الأعلمية في غير التقليد	٣٣٦
بحث حول ولاية الفقيه	٣٣٧
المسألة ٧٠:	٣٤٧
جواز إجراء المقلد للأصول العملية	٣٤٧
المسألة ٧١: عدم جواز تقليد مجهول الحال	٣٤٩
المسألة ٧٢: تفصيل الكلام حول العمل بفتوى المجتهد عند الظن بها	٣٥٢

ملحق الكتاب

أجود الأمالي

في

مسألة جواز الامتثال الإجمالي

المقدمة	٣٥٥
المدخل: صور البحث حول كفاية الامتثال الاجمالي	٣٥٥
تمهيد: تحرير الأصل في كيفية الامتثال	٣٦٧
أدلة عدم جواز الامتثال الإجمالي	٣٦٩
الدليل الأول: الإجماع	٣٧٠
الدليل الثاني: لزوم قصد الوجه	٣٧٣
الأول: الإجماع	٣٧٤
الثاني: اعتبار (الحسن) في العمل العبادي	٣٨٠
مناقشة الدليل الثاني	٣٨٢
الثالث: أصالة الاشتغال	٣٨٣
مناقشة الدليل الثالث	٣٨٧

- الدليل الثالث : اشتراط قصد التمييز ٣٩٤
- الدليل الرابع : محذور اللعب والعبثية بأمر المولى ٣٩٧
- الدليل الخامس : النصوص الدالة على لزوم تحصيل العلم ... ٤٠١
- الدليل السادس : سيرة المشرعة ٤٠٤
- الدليل السابع : الطولية في مراتب الامتثال ٤٠٦
- الدليل الثامن : أصالة الاشتغال ٤١٤

الفهارس الضنية

- ١ - فهرس الآيات الكريمة ٤٢١
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة ٤٢٥
- ٣ - فهرس الأعلام ٤٣٣
- ٤ - فهرس المصادر ٤٤١
- ٥ - فهرس المحتويات ٤٥٩